

إلى السيد وزير العدل
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

سن آليات استثنائية لتدبير القضايا المعروضة على المحاكم خلال فترة العطلة القضائية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

صدر في الآونة الأخيرة دورية للنيابة العامة، للمحامي العام الأول لدى محكمة النقض، الوكلاء
العامين للملك لدى محاكم الإستئناف، ومحاكم الإستئناف التجارية وكذا وكلاء الملك لدى
المحاكم الابتدائية والمحاكم التجارية، توضح فيها أن النشاط العادي للمحاكم سيتم على ثلاث
مراحل، وهذا ما لقي استحسانا لدى المرتفقين، إلا أنه وفي مقابل ذلك، تساءل العديد من
المواطنين والمواطنين حول ضمان سيرورة العمل، خاصة بعد رفع الحجر الصحي التدريجي وعودة
العديد من القطاعات إلى العمل، لتظل مدة 20 يوما غير كافية لحل المشاكل والقضايا العالقة
بالمحاكم منذ مارس الماضي (القضايا التجارية، قضايا الأسرة، النفقة وغيرها..)، ما دامت العطلة
القضائية تبدأ يوم 23 يوليوز 2020
السيد الوزير، نسألكم عن آليات تدبير القضايا المعروضة على المحاكم، والذي يؤدي تأخير البث
فيها إلى تعطل مصالح المتقاضين، كما أن تراكم الملفات القضائية بالمحاكم سيؤثر سلبا على السير
العام للمرفق القضائي.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بن ربيعة ايمان